شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

# فكر التنمية الاقتصادية في دولة الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام

**د. مظهر محمد صالح**

**٢١ كانون الأول ٢٠٢٤**

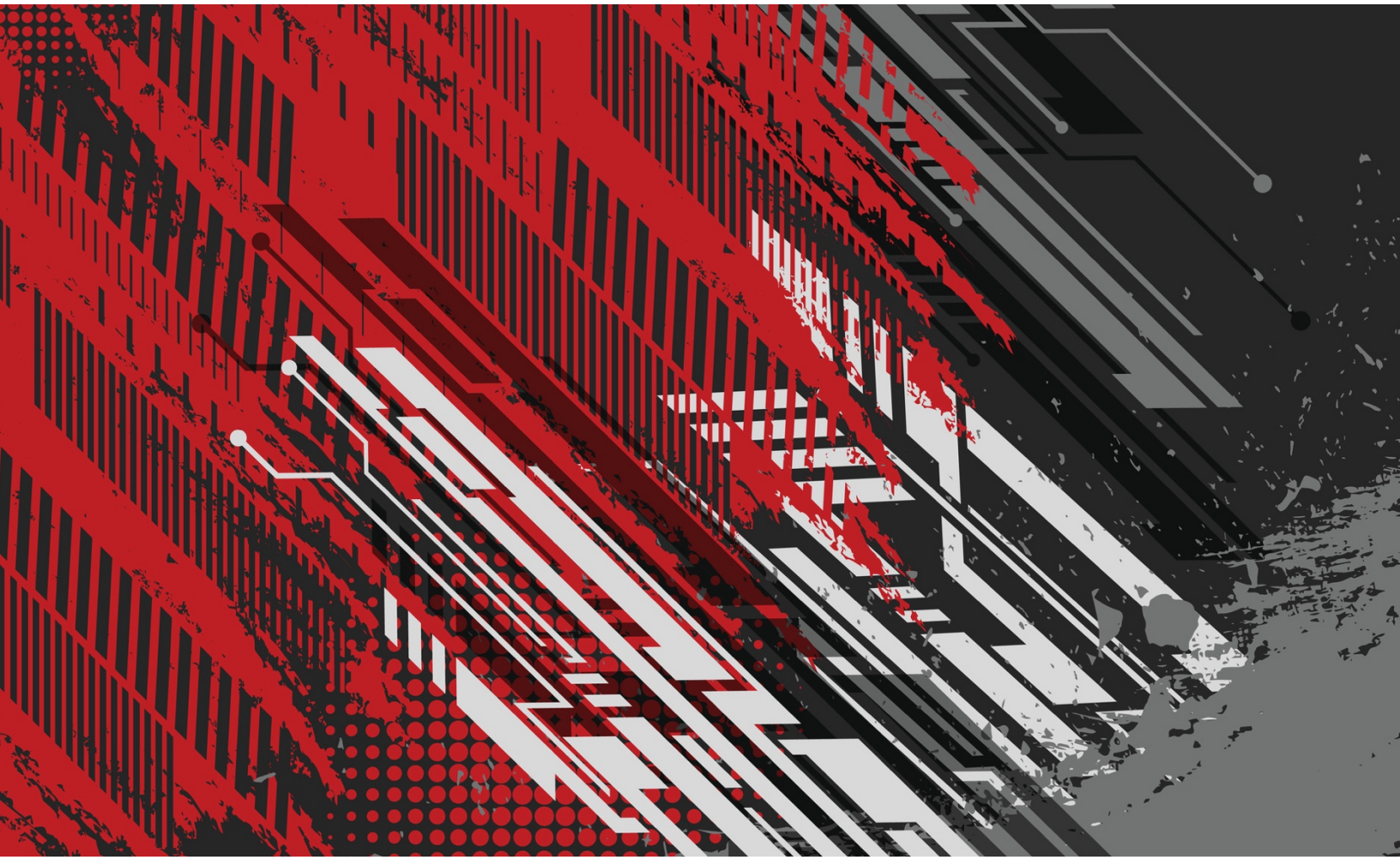

جميع الحقوق محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين

## العنوان

فكر التنمية الاقتصادية في دولة الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام

## نوع الإصدار

مقال رأي

## الموضوع

تنمية – تاريخ – الامام علي (ع)

## الكاتب

د. مظهر محمد صالح

## التاريخ

٢١ كانون الأول ٢٠٢٤

---

## عن الشبكة

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

## ملاحظة

لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠٢٤ | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | منذ عام ٢٠٠٩

# فكر التنمية الاقتصادية في دولة الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام

**د. مظهر محمد صالح**

عدُ كتاب التنمية الاقتصادية في نصوص الامام علي عليه السلام للعلامة السيد مرتضى الحسيني الشيرازي واحد من اهم الاسهامات البنيوية في تأصيل نظرية التأريخ الاقتصادي الاسلامي وتطوراته ولاسيما في مرحلة التأسيس والأنشاء كما جسدها الامام علي (عليه السلام) في قضية التنمية او ما يمكن ان نطلق عليها: التنمية الاقتصادية في دولة الامام علي (ع) ذلك منذ نشوء اقتصاد المدينة المنورة في عهد النبوة وحتى خلافته.

فالخصوصية التي جاء بها المؤلف آنفاً والتي تناولت التنمية الاقتصادية، كبرامج أو سياسات أو نشاطات تسعى إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية ونوعية الحياة للمجتمع الاسلامي في وقت مبكر من تاريخ منظومة الدولة الاسلامية، فهو منهج استقرائي ينسجم مع ما تعنيه "التنمية الاقتصادية" بالنسبة (لدولة الامام علي عليه السلام) والتي اعتمدت على ممارسات الدولة لمهامها ازاء فرص المجتمع وتحدياته وأولوياته الخاصة.

ويتميز المذهب الاقتصادي في التنمية في دولة الامام علي (ع) بصفتين أساسيتين وهما: الواقعية والأخلاقية. فهو مذهب (واقعي) من حيث تلبيته حاجات الناس ورعايتهم وعدم إرهاقهم ومن حيث استهدافه لغايات واقعية يمكن تحقيقها. كما أنه مذهب (أخلاقي) في اشباع الحاجات الاساسية، اذ يستمد غاياته من أبعاد أخلاقية في مقدمتها كرامة الانسان وليس مادية كما هو الحال في المدارس الرأسمالية أو المرتبطة بظروف قوة الإنتاج، او كما هو الحال في المدارس الاخرى.

وفي الواقع فإن التنمية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل عام ودولة الامام علي (ع) بشكل خاص كانت الأسبق في تقرير الأصول العامة والقواعد الكلية التي ينبني عليها تقرير النظام الاقتصادي بتطبيقاته المختلفة في العدالة وتحريم الربا والظلم والغبن الفاحش والغش، وقواعد الملكية والاستهلاك والإنتاج والتوزيع ومن ثم التنمية، كلها نجدها في القرآن الكريم وفي السيرة والسنة النبوية وتحديداً في نصوص الامام علي عليه السلام المطهرة.

وتنطلق اهمية كتاب العلامة السيد مرتضى الحسيني الشيرازي (التنمية الاقتصادية في نصوص الامام علي عليه السلام) من حقيقة جوهرية ونادرة وهي انه لم يُكتب الكثير عن

الجوانب المختلفة لإنجازات الإمام علي (ع) بما في ذلك أفكاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عموماً وتحديداً فكر الامام علي عليه السلام في التنمية الاقتصادية. كذلك، لا تتوفر الكثير من المؤلفات التي تسلط الضوء على التعاون الصادق الذي أبداه الإمام علي (ع) مع أسلافه، فضلاً عن الوضع الحرج أو المعقد للغاية الذي كان سائداً خلال خلافته، اي الوضع غير المستقر الذي كان عليه أن يواجهه، والسياسات الاقتصادية والأنمائية والإدارية التي اتبعها والقيم الأخلاقية والإسلامية التي تمسك بها حتى في أصعب الظروف.
وبهذا فقد بدأ العلماء في السنوات الاخيرة بتأصيل نصوص الامام علي (ع) في القضية الاقتصادية ومنهم العلامة السيد الشيرازي ولاسيما في موضوع دقيق هو التنمية الاقتصادية التي ترتبط واقعيا وتاريخيا في وصف حدث يشكل مرحلة جديدة في ظل ظروف متغيرة، وتحديداً حينما ينصرف مصطلح التنمية الى (التغيير الجيد).

فهناك عدد لا يحصى من مرشدي الإنسانية، وحملة راية الإصلاح، وبناة الأمم والبلدان، ومعلمي الحكمة والعلم، الذين ظلت إنجازاتهم الحقيقية مجهولة للعالم منذ مئات السنين. وأحد أهم هؤلاء الائمة الكبار المظلومين، الذي ينبغي البحث في فلسفته في أدارة التنمية في الاقتصاد الإسلامي هو الإمام علي (ع). اذ لم يتم تحليل متطلبات العصر الذي عاش فيه والصعوبات التي كان عليه أن يواجهها حقاً بشكل منهجي حتى اليوم الا بشكل نادر. لذا فإن القيم الاجتماعية والاقتصادية التي كان الإمام علي (ع) يعتز بها، لم تحظ بالاهتمام الكافي، وأجد في مؤلَف السيد مرتضى الشيرازي قيمة علمية مضافة في سد هذه الفجوة إلى حد بعيد لاحد عظماء الأمة في ارساء الفلسفة الاقتصادية ومنهجها التنموي الذي ربط عدالة توزيع الدخل والثروة بالازدهار والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

وهنا يقول الإمام علي (ع): (إذا أملقتم فتاجروا الله بالصدقة)

إن الفرق بين الاقتصاد المعياري (normative) والوضعي (positive) في قضيتي (العدالة والكفاءة) بين الفترات الزمنية لتعزيز النمو الاقتصادي في اقتصاد السوق بات اليوم هدف الدراسات الاقتصادية الحديثة في العالم. في وقت مازال الاقتصاد التقليدي يتمسك بالضغوط على النمو الاقتصادي والمساواة كهدفين متعارضين لا يستطيع النظام الاقتصادي تحقيقهما في وقت واحد. وان السبب الأساسي المطروح لدى المدرسة الرأسمالية التقليدية في التنمية يأتي من منطلق مفاده: هو أن السعي إلى توزيع أكثر عدالة سيقلل من إجمالي المدخرات في الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية عن طريق خفض المتوسط المرجح للميل للادخار بغية إنقاذ مختلف طبقات المجتمع ولتحقيق معدل أسرع للنمو الاقتصادي، فأنه من الضروري تحويل الدخل الإضافي الى ادخارات مرغوبة تعادل الاستثمارات المرغوبة (اي على حساب عدالة توزيع الدخل والثروة واستمرار الحرمان) كي تنطلق التنمية. لذا فإن صناع

السياسة في النظم الرأسمالية في حالة مقايضة بين هذين الهدفين اي (العدالة والتنمية)، في وقت نجد ان الهدف الرئيسي للمخططين الاجتماعيين الاقتصاديين هو مازال تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بمعدل أعلى تركزاً بدلاً من التوزيع الأكثر عدالة للدخل. وإذا ما قارنا هذا الامر في المذاهب الرأسمالية التي تقوم على اخفاء التوزيع العادل للدخل (لمصلحة اسبقية النمو) نجده يتقاطع مع الفلسفة الاخلاقية لمدرسة الامام علي (ع) التي ربطت النمو والتنمية الاقتصادية بعدالة التوزيع للدخل والثروات كأسبقية للنمو والتنمية الاقتصادية واستدامتهما.

وعلى الرغم مما تقدم، نجد ان الدراسات الاقتصادية الاكثر حداثةً ترى جازمة انه لا يمكن الدفاع اخلاقياً عن أسبقيات التنمية على حساب عدالة توزيع الدخل. فعلى سبيل المثال وجد باحثان اقتصاديان وهما كل من (Dastjerzdi and Isfahn) في بحثهما المنشور في العام 2011 في مجلة (Modelling Economic) تحت عنوان:
Equity and economic growth, a theoretical and empirical MENA zone
بأنه يمكن النظر في مشكلة النمو الأمثل مع عدالة توزيع الدخل باستخدام أساليب مختلفة مثل البرمجة الديناميكية غير الخطية (no linear dynamic programming)، والتحكم الأمثل (control optimal) او ما يسمى (بالمنهج الديناميكي الامثل)، وحساب التفاضل والتكامل المتفاوت بالاعتماد على نظريات استاذ الاقتصاد (D. Cass) في كتاباته الغزيرة عن التراكم الرأسمالي الامثل والنمو الاقتصادي منذ العام 1966. فاذا كان الهدف الرئيس للاقتصاد في وظيفة الرعاية الاجتماعية التي يجب تعظيمها وفقًا للموارد المتاحة والقيود التكنولوجية، فان الدراسة في أعلاه قد افترضت عدد من التساؤلات لبلوغ نتائجها التي توصلت فيها الى سببية المساواة في الدخل وتقليل الفوارق الطبقية وتأثير ذلك على تعظيم النمو عبر سياسات التنمية.

وكانت التساؤلات عن مدى استفادة النمو والمساواة من منظور الاقتصاد الحديث؟ وهل حقاً هناك أي نوع من المقايضة بين هذين الهدفين اي (المساواة والنمو) من خلال التنمية الاقتصادية؟ وهل هناك فرق بين الاقتصاد الأخلاقي من خلال الاهتمام بالعدالة للأجيال والاقتصاد الوضعي الذي يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى كهدف من وجهة نظر اقتصاد السوق؟ فاختبار تلك الاستفسارات باستخدام البيانات والإحصاءات الخاصة ببلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لوحظ قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تحقيق معدل أعلى من النمو الاقتصادي والتوزيع الأكثر عدالة في الوقت نفسه.
واظهرت النتائج، انه كلما زاد تفضيل الوقت او التفصيل الزمني (time preference)، قلت قيمة الاستهلاك المستقبلي مقارنة بالحاضر لمصلحة الادخار المستقبلي. لذا فإن الأفراد يفضلون الرضا الأقرب مقارنة بالرضا اللاحق (كشرط ضرورة). ولذلك فإنهم يستهلكون

المزيد مما لديهم، وهو الاساس في تعديل السلوك الادخاري وتعظيم التراكم المستقبلي لبلوغ مستويات اعلى من النمو (كشرط كفاية) يرتبط بانخفاض التفضيل الزمني ( time preference) على المدى الطويل. ويأتي ذلك في ضوء معايير اقتصادية جوهرية تفرق بين الامد الطويل والامد القصير، وتمثلها العلاقة بين الادخار وخزين رأس المال ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتفضيل الوقت كما نوهنا. ففي الامد القصير حصراً نجد انه كلما زاد التفضيل الزمني بسبب الفقر وسوء توزيع الدخل زادت الرغبة في الاستهلاك، وانخفض الادخار ومخزون رأس المال ومن ثم الناتج للفرد الواحد.

بيد أن الدراسات الحديثة تشير كما ذكرنا في اعلاه إلى عدم صواب المقاربة القياسية آنفاً على المدى البعيد، اذ ليس هناك علاقة تناقضية بين النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية. بل على العكس، تجد ان عدالة التوزيع لتحقيق النمو الاقتصادي على وفق سياسات التنمية هي عامل أساس في دعم النمو. وتبيَّن أن ما يميز الدول الصاعدة التي تنجح في تحقيق مستويات نمو مرتفعة خلال سنوات متتالية، بل عقود، عن الدول الأخرى التي تعجز عن ذلك، يكمن في مستوى توزيع الدخل. فكلما ارتفع سوء توزيع الدخل، كلما انخفضت حظوظ النمو الاقتصادي المستدام. وثمة عوامل عدة تبرر هذه العلاقة التناسبية بين النمو الاقتصادي المستقر وعدالة التوزيع، وعلى النحو الذي تأكده اليوم الدراسات الاقتصادية القياسية.
لقد، كان الفقراء والمحرومون يلقون اهتمام الإمام علي (ع) دائماً. اذ احتلوا مكانة مركزية في خطبه وأفعاله وسياساته كما وردت في رسالته الى عامله في مصر مالك الاشتر قائلاً له (وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم؛ فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق).

كما عاش الامام علي (ع) حياة تتميز بسمات الفقر الحقيقية. اذ كان همه الأساسي هو رفاهية عدد كبير من الناس وليس رفاهية القلة. وقد أراد الإمام علي (ع) تحقيق ذلك من خلال الدور الاستباقي لدولته. فقد استهدف أن تعمل دولته من أجل رفاهية الناس ليس بقصد كسب حسن نيتهم وانما لبناء اسس دولة الرفاهية التي تحرك دواليب الرضا والانتاج والتنمية، وهو ما سيتبع ذلك تلقائيًا، ولكن لإرضاء الله عز وجل الذي ترتيبه الإلهي للإنفاق العام لصالح الفقراء والمحتاجين. وينبغي للمرء أن يتذكر هنا الآية القرآنية التي تقول بسم الله الرحمن الرحيم:

(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) الآية (60) من سورة التوبة.

وأخيراً، ان نظرية الامام علي (ع) في الربط بين عدالة التوزيع والقضاء على الفقر واشاعة التنمية جاءت منسجمة مع التحليلات القياسية الحديثة التي قلبت معادلات النظام الرأسمالي في أهمية التأسيس للتراكم الطويل الاجل وبناء التنمية التي اشترطت عدالة توزيع الدخل والقضاء على الفقر كشرط ضرورة في الامد القصير لتأسيس مجتمع مقتدر على التراكم في خزين راس المال كأساس للتنمية الاقتصادية في الامد الطويل.

ختاماً، أن ما قدمه السيد مرتضى الحسيني الشيرازي في كتابه: (التنمية الاقتصادية في نصوص الامام علي عليه السلام) يفتح عصراً مدرسياً متقدماً في تجديد مناهج الفكر والتحليل الاقتصادي المعاصر، ويبرهن بلا شك تفرد أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام في تأسيس مدرسة التنمية الاقتصادية التي اعتمدت العدالة التوزيعية (كشرط ضرورة وكفاية) في عصر متقدم لم يكتشفه التحليل الاقتصادي الرياضي المدرسي الا مؤخراً.

بالتوفيق والسداد بأذن الله تعالى.

عن الكاتب

د. مظهر محمد صالح هو باحث أكاديمي ومستشار رئيس الوزراء المالي.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.

**iraqieconomists.net**
**info@iraqieconomists.net**